

مرسوم رقم (٥٩) لسنة ٢٠١٠
بالتصديق على مذكرة تفاهم للتعاون بين وزارة الأعمال والتجارة في
دولة قطر ووزارة التجارة والصناعة في المملكة العربية السعودية

نحن حمد بن خليفة آل ثاني **أمير دولة قطر ،**

بعد الاطلاع على الدستور ،
وعلى وثيقة التصديق الصادرة في الثاني والعشرين من شهر صفر عام ١٤٣٠
هجريه ، الموافق للسابع عشر من شهر فبراير عام ٢٠٠٩ ميلادية ،
وعلى اقتراح رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ،
وعلى مشروع المرسوم المقدم من مجلس الوزراء ،
رسمنا بما هو آت :

مادة (١)

صُودق على مذكرة تفاهم للتعاون بين وزارة الأعمال والتجارة في دولة قطر
ووزارة التجارة والصناعة في المملكة العربية السعودية ، الموقعه بمدينة الرياض
بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/١٦ ، المرفق نصها بهذا المرسوم ، وتكون لها قوة القانون ، وفقاً
للمادة (٦٨) من الدستور .

مادة (٢)

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا المرسوم . ويُعمل به من تاريخ صدوره . ويُنشر في الجريدة الرسمية .

حمد بن خليفة آل ثاني
أمير دولة قطر

صدر في الديوان الأميري بتاريخ : ١٤٣١/١١/١١ هـ
الموافق : ٢٠١٠/١٠/١٩ م

**مذكرة تفاهم للتعاون
بين
وزارة الأعمال والتجارة في دولة قطر
ووزارة التجارة والصناعة في المملكة العربية السعودية**

رغبة من دولة قطر والمملكة العربية السعودية في تقوية العلاقات الودية وتعزيز وفتح آفاق التعاون بينهما في مجالي التجارة والصناعة، ودعماً لمسيرة العمل الخليجي المشترك في إطار مجلس التعاون الخليجي، وذلك وفقاً للقوانين والأنظمة المرعية لدى الطرفين، وانطلاقاً من الاتفاقيات المبرمة بينهما، فإن وزارة الأعمال والتجارة في دولة قطر ووزارة التجارة والصناعة في المملكة العربية السعودية - المشار إليهما فيما بعد بالطرفين - قد اتفقتا على ما يلي:

المادة الأولى :

يعمل الطرفان على تعزيز التعاون في جميع المجالات التي تدخل في اختصاص الوزارتين وتشجيعها.

المادة الثانية :

يسعى الطرفان إلى تبادل الخبرات والزيارات وتسهيل إقامة المشاريع المشتركة وتنمية الصادرات في بلديهما، وإقامة البرامج التدريبية والندوات والدورات للمتخصصين والعاملين في قطاعات الوزارتين.

المادة الثالثة :

يعزز الطرفان التعاون في مجال تنظيم المعارض والأسواق الدولية للتعريف بصادراتهما. ويسهل كل من الطرفين جهود الطرف الآخر لتنظيم المعارض المتخصصة المؤقتة، والمعارض المتعلقة بالصادرات في أراضيها.

المادة الرابعة :

يتبادل الطرفان المعلومات والخبرات عن البيانات الإحصائية الخاصة بالتجارة البينية والعالمية، وذلك لتطوير قاعدة معلومات اقتصادية وتجارية للاستفادة منها في دراسة الأسواق المتاحة أمام صادراتهما.

المادة الخامسة :

يسعى الطرفان إلى تعزيز التعاون في مجال تبادل المعلومات والخبرات لرفع مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنميتها.

المادة السادسة:

يعمل الطرفان على التعاون في مجالات المواصفات والمقاييس، والمختبرات، ومكافحة الغش التجاري وحماية المستهلك.

المادة السابعة:

يسعى الطرفان إلى تنمية حركة التبادل التجاري بينهما، والعمل على تذليل الصعوبات التي تعوقها، وإذا دعت الحاجة إلى معالجة أي أمر طارئ يشكل فريق فني تجاري سعودي قطري في إطار مجلس التنسيق السعودي القطري ؛ وذلك دون الإخلال بالآليات المنبثقة عن اتفاقيات مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

المادة الثامنة:

إنشاء مجلس أعمال قطرياً سعودياً مشترك يهدف إلى التنسيق والتعاون بين القطاع الخاص، على أن تبرم مذكرة تفاهم في شأن ذلك بين غرفة تجارة وصناعة قطر ومجلس الغرف التجارية والصناعية في المملكة العربية السعودية بعد التوقيع على هذه المذكرة.

المادة التاسعة:

تخضع هذه المذكرة لتصديق الجهات المختصة لدى كلا الطرفين وفقاً للإجراءات المقررة لديهما، وتصبح نافذة من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها.

المادة العاشرة:

١- مدة هذه المذكرة ثلاث سنوات، وتتجدد تلقائياً لمدة أو مدد مماثلة، ما لم يبد أحد الطرفين رغبته في إنهائها أو عدم تجديدها بموجب مذكرة تقدم إلى الطرف الآخر قبل (ثلاثة) أشهر على الأقل من انتهاء مدتها أو من التاريخ المحدد للإنتهاء.

٢- لا تخل هذه المذكرة بالاتفاق الاقتصادي المبرم بين البلدين .

حررت هذه المذكرة في مدينة الرياض بتاريخ ١٨ ذو الحجة ١٤٢٩ هـ الموافق ١٦ / ١٢ / ٢٠٠٨ م من نسختين أصليتين باللغة العربية.

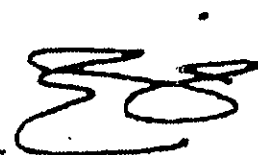
والله الموفق،،

عن المملكة العربية السعودية



عبد الله بن أحمد زينل علي رضا
وزير التجارة والصناعة

عن دولة قطر



فهد بن جاسم بن محمد آل ثاني
وزير الأعمال والتجارة